كبيرة لتضحّي بما تملك».

ما هي افتراقات المشروع الاسرائيلي للتسوية عن المشروع الاميركي؟

الثابت الرئيس في السياسة الاميركية بشأن وضع تسوية للقضية الفلسطينية، وفق ما يراه محادين، هو «انطلاق الموقف الاميركي من كون الكيان الصهيوني هو الثابت الاول، بل الوحيد، للمصالح الاميركية في المنطقة»؛ وهو يدعو الى «تعديلات في الحدود تتناسب وأمن الكيان، ويدعو الى الاعتراف بمشروع دين راسك (١٩٦٨) ومشروع شارلز بوست الممثل الدائم للولايات المتحدة الاميركية في هيئة الامم (١٩٦٩)، اللذين حصرا المشكلة الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي بالدعوة الى المفاوضات المباشرة والثنائية. وربطا كل حل للقضية الفلسطينية بالنظام الاردني»؛ كما ذكّر محادين بمشروع الرئيس الاميركي جيمي كارتر، الذي تقدّم به العام ١٩٧٧، ومشروع الرئيس رونالد ريغان، اللذين «يؤيدان المفاوضات المباشرة»، ويحثّان «الاردنيين والاسرائيليين [على] ان يتعاونوا خلال الفترة الانتقالية التي نصّت عليها اتفاقيتا كامب ديفيد، بالنسبة الى الضفة الغربية». كذلك ذكّر بمشروع جورج بوش الداعي الى الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية، والذي اقترحه الملك حسين باعتباره «السقف الاعلى لما يمكن تحقيقه على هذا الصعيد». ويمكننا لحظ ان أي مشروع اميركي للتسوية كان يلحظ الوضع «الممتاز» للاردن في هذه التسوية؛ فما هي المستجدات التي وقعت على السياسة الاميركية؟ وهل بامكاننا قراءتها بعد قرار فك الارتباط؟ ثمّة حقائق جديدة في السياسة الاميركية، يمكن استخلاصها من الدوافع التي كانت وراء هذا القرار.

امّا حول المواقف الاوروبية للتسوية، فقد رأى محادين ان هذه المواقف قد مرّت بمرحلتين: مرحلة التطابق الكامل مع السياسة الاميركية، ومرحلة التمايز، أو التغاير، قليلاً، من خلال التحدث عن حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وبعض المواقف المؤيدة لانتفاضة الشعب الفلسطيني. ورأى ان الحد الفاصل ما بين التطابق والتمايز يمكن ان يكون بسبب حرب تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٣، والاستخدامات السياسية المحدودة للنفط العربي، بحيث انتقلت اوروبا الغربية خطوة في الحديث حول حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وذلك «تحت سقف الثوابت الاميركية»، مع الاخذ بعين الاعتبار ان المجموعة الاوروبية «التقطت، بذكاء التاجر الدولي الخبير، حقيقة الاجماع، أو الانصياع الدولي العام لمطلب عقد المؤتمر الدولي، فتبنّت المطلب، مسترضية بهذا الجانب العربي، ومستدرّة المزيد من مكافآته، وفي الوقت نفسه، تجنّبت الزام نفسها بأية صيغة من الصيغ المتداولة للمؤتمر الدولي، تاركة الباب مفتوحاً للتماهي مع الصيغة التي تقبل بها الولايات المتحدة [الاميركية] في نهاية المطاف» (ص ١٣٠). واذا كانت هذه الرؤية صحيحة، في ما يتعلق بمشروع المجموعة الاوروبية للتسوية، فكيف نرى المشروع السوفياتي؟

لقد اغفل محادين الموقف السوفياتي تماماً. وربما كان ذلك تجنّباً للانزلاق في تحليل صارم لحالة رجراجة. فمنذ وصول ميخائيل غورباتشيوف الى سدّة السلطة السوفياتية، والسياسة التقليدية للاتحاد السوفياتي تخضع لتغييرات جوهرية. فالصراعات الاقليمية باتت تجد في غرف العمليات السوفياتية معالجات جديدة ومبتكرة. والنموذج الافغاني قد يكون هو النموذج الاوضح للسياسة السوفياتية. فلقد اختارت سياسة غورباتشيوف أسلوب اسمته «تقسيم الاعباء»، حيث تقوم كل دولة من الدولتين الكبريين بالضغط على حلفائها لتقديم تنازلات في مواقفهم المعلنة. فما الذي يمكن ان يطلبه السوفيات من العرب، لتقديم المزيد من التنازلات؟

لقد فتح السوفيات صفحة جديدة في العلاقات مع اسرائيل. فمنذ العام ١٩٨٧، والسوفيات يرعون سلسلة من عمليات التقارب بين اسرائيل ودول الكتلة الشرقية. وآخر أشكال الرعاية، ضخّ اليهود باتجاه الاستيطان. والاسرائيليون ما زالوا لا يعيرون ثقة كافية للتغيّرات الواقعة على السياسة السوفياتية. فزعيم حزب «العمل»، شمعون بيرس، مستعد لحضور مؤتمر دولي للسلام ترعاه الامم المتحدة، ويشارك فيه الاتحاد السوفياتي، مع بعض التحفّظات. أمّا زعيم كتلة الليكود، اسحق شامير، فـ «قد» يوافق على حضور سوفياتي في عملية السلام بدرجة «ترادفية» مع الولايات المتحدة الاميركية: «مؤتمر محدود، مهمته بدء الحوار بين اسرائيل والدول